مجلة البحث العلمي في الآداب
(مجلة علمية محكمة)
(ISSN٢٣٥٦-٨٣٢١) (Print)
(ISSN٢٣٥٦-٨٣٣X) (Online)
https://jssa.journals.ekb.eg/

إشكالية الديمقراطية فى الفكر العربى التنويرى المعاصر " نماذج مختارة "

د.ثناء عبد الرشيد محمد إبراهيم
مدرس الفلسفة السياسية – كلية الآداب – جامعة جنوب الوادى
thnam١٨٧@gmai.com

تاريخ استقبال البحث:١٧-٩-٢٠٢٠
تاريخ قبول النشر: ٣٠-١٠-٢٠٢٠

المستخلص:

تُعَدُّ إشكالية الديموقراطية من الموضوعات الحَيَويّة في الفكر السياسي العربي المعاصر، لذلك تهدف الدراسة إلى معرفة أهمِّ جهود مفكري التنوير العرب من أمثال: محمد عابد الجابري، وبرهان غليون، وعز الدين الخطابي، وحسن حنفي تجاه الديموقراطية من خلال: تعريفها، وصورتها بين التنظير والممارسة والتطبيق، والسعي الحثيث من أجل قيام نظام ديموقراطي حقيقي في عالمنا العربي؛ يهدف إلى تحقيق قيم: الحق، والعدل، والمساواة بين جميع المواطنين دون تمييز.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، مفكرو التنوير، الحرية، العدل، الجابري، غليون، عز الدين الخطابي، حسن حنفي.

المقدمة

كثيرًا ما يتردَّدُ مفهوم الديموقراطية في أروقة عالم السياسة، وعلى ألسنة القادة، وصنَّاع القرار في العالم؛ فترى من بينهم من يوصي بضرورة نشر وتعميم مبادئ الديموقراطية، وآخر يتباهى بكون دولته نموذجًا مثاليًّا لتطبيق ذلك المفهوم المثير للجدل، الذي بات ينطوي على الكثير والكثير من الثنايا التي تحوي بداخلها الحُجَج والمزاعم التي يستخدمها الحكام للتباهي بسياساتهم واستعراض قوتهم الناعمة أمام العالم.

وهناك العديد من المشاريع الفكرية في المغرب والمشرق العربيين على السواء؛ ففي المغرب هناك مشروع محمد عزيز الحبابي، وعبد الله العروي، ومحمد عابد الجابري، وعبد الكبير الخطيبي، وعلي أومليل،... وغيرهم. وفي المشرق هناك مشروع زكي نجيب محمود، وعثمان أمين، وأنور عبد الملك، وحسن حنفي، وفؤاد زكريا، والطيب تيزيني، وحسين مروة، وصادق جلال العظم، وحسن صعب، وجورج طرابيشي وغيرهم.

هذا وقد استهدفت هذه المشاريع جميعها البحث في علّة تَخَلُّفنا، وسبل نهضتنا، وكانت القضية الأم التي تشغلهم جميعًا مسألة وجود ديمقراطية حقيقية أم لا!. (حسين علي: لماذا نحن متخلفون؟ تم الاطلاع بتاريخ: ٢٠٢٠/٦/١٥)

من هذا المنطلق جاءت مشكلة البحث على النحو الذي سنوضحه.

مشكلة البحث:

لعلَ الكثيرين ممن يستمعون إلى الخطابات الرَّسمية يلحظون تكرار ذكر مصطلح "الديموقراطية" والإشارة إليه في مواطن عِدة، وهم لا يعرفون ما المقصود حقيقة بجوهرها وكنهها؛ لذلك جاء البحث مُعبِّرًا عنها من خلال سؤال: هل يعيش العالم العربي في ظل نظام ديموقراطي حقيقي- على الأقل في الدول الجمهورية وباستثناء الدول الملكية- ويتمتع بكل مقومات الديموقراطية الغربية أم لا؟ وهذا السؤال تتفرع منه الأسئلة الآتية:

ما هي الديموقراطية؟ وما أثرها على حياة الفرد؟ وهل نجح العالم العربي من وجهة نظر أنصار الفكر التنويري في إقرار المبادئ الديموقراطية فعلًا أم لا زال الأمر مقتصرًا على مجرد شعارات مُمَزَّقة تفضي في النهاية إلى خلق ديموقراطية مُعلَّقة؟

أهمية البحث:

ترجع **أهمية البحث** إلى تسليط الضوء على أوضاع الديمقراطية في العالم العربي- من وجهة نظر بعض المفكرين العرب التنويريين- ومدى التزام الحكام العرب بتطبيق الديمقراطية كمذهب سياسي يستند في الأساس إلى قوة أو سلطة الشعب، ويؤثر على جوهر النظام الاقتصادي والاجتماعي. وهل نجحوا في تطويع الديمقراطية– بالنظر إلى كونها فلسفة غربية في الأساس- بما يتماشى مع أوضاع وظروف المجتمعات العربية، أم قاموا باستغلال تلك الكلمة فحسب للتمسُّح في الغرب، ومغازلة الشعوب التي يحكمونها– ظاهريًا- بما يخوِّل لهم المزيد من السيطرة وفرض سياساتهم الخاصة!

هدف البحث:

إن هدف البحث هو الكشف عن دور المفكرين التنويريين العرب من الديمقراطية ومشكلاتها في العالم العربي، وجهودهم في محاولة القضاء علي الأنظمة الديكتاتورية بشكل عملي واقعي، والكشف عن حقيقة علاقة الفلسفة والفكر بالديمقراطية.

أسباب البحث:

يرجع أسباب إقبال الباحثة على هذه الدراسة إلى عدة أسباب من أهمها ما يلي:

- أمل الباحثة في أن تعيش المنطقة العربية في جو ديموقراطي حقيقي يستطيع كلُّ فرد فيه أن يشعر بإنسانيته وآدميته، مُعَبِّرًا عن حريته في الرأي والتعبير وممارسة شعائره ومعتقداته دون أيِّ تقييد وتكبيل من قِبَل النظام السياسيّ الحاكم.

- الرَّغبة في معرفة دور المفكرين العرب أصحاب الاتجاه التنويري إزاء قضية الديموقراطية وهل تحقق حلمهم أم لا؟

- هل توحَّدت مآرب أصحاب هذا الاتجاه أم كانت متعددة ومتشعبة رغم انطلاقهم من نقطة التنوير؟

- معرفة ما إذا كان هناك عوامل خارجية تمنع تحقيق الديموقراطية في مجتمعاتنا العربية أم لا.

كلُّ هذه التساؤلات ومحاولة الرد عليها جاء من خلال المنهج الوصفيِّ التحليليِّ، الذي يقوم على وصف الظاهرة، وتحليلها للوصول إلى أفضل النتائج والتوصيات المُمكِنة، بالإضافة إلى المنهج النقدي الذي تنتقد الباحثة من خلاله الرؤى التي جانبها الصواب.

خطة البحث:

أما عن خطة البحث؛ فقد انقسمت إلى أربعة مطالب، تسبقها مقدمة، وتليها خاتمة، ثم قائمة بأهم المصادر والمراجع العربية والأجنبية يمكن ترتيبها على النحو التالي:

المقدمة: وفيها عرضت لمشكلة البحث، وأهميته، وهدفه، وأسبابه، والدراسات السابقة، وخطة البحث ومنهجها.

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية

أولاً- مفهوم الديمقراطية لغةً

ثانياً- مفهوم الديمقراطية اصطلاحًا

المطلب الثاني: مفهوم الديمقراطية بين الصورة المثالية والممارسات الفعلية في العالم الغربي

المطلب الثالث: الديمقراطية في العالم العربي وإشكاليتها

أولاً- الديمقراطية في العالم العربي

ثانياً- إشكالية الديمقراطية في الدول العربية

المطلب الرابع: موقف مفكري العرب التنويريين من الديمقراطية:

أولاً- هل الديمقراطية عقيدة سياسية أم فلسفة إنسانية؟

ثانياً- موقف محمد عابد الجابري من الديمقراطية

ثالثاً- موقف برهان غليون من الديمقراطية

رابعاً- موقف عز الدين الخطابي

خامساً- موقف حسن حنفي من الديمقراطية

وأخيرًا: رؤية الباحثة حول الديموقراطية العربية .

الخاتمة:

أما الخاتمة فقد احتوت على أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث، بالإضافة إلى توصيات البحث.

ثبت بأهم مصادر الدراسة ومراجعها

وفي النهاية، قدمنا ثبتًا بأهم المصادر والمراجع التي تم استخدامها في البحث.

منهج الدراسة:

ترتكز هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ الذي يقوم على وصف الظاهرة، وتحليلها للوصول إلى أفضل النتائج والتوصيات الممكنة، بالإضافة إلى المنهج النقدي الذي تنتقد الباحثة من خلاله الرؤى التي جانبها الصواب .

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية

أولاً: المقصود بالديمقراطية لغةً:

الديمقراطية كلمة يونانية مركبة من Demos ومعناها الشعب و Kratia ومعناها السلطة أو الحكم، تعني حكم عامة الناس. وكانت مطبقة في بعض المدن اليونانية Democatia والكلمة في مجملها القديمة، حيث اعتبرت أثينا محل ميلاد الديمقراطية، وتعود بجذورها إلى الفلاسفة الإغريق وخصوصاً أفلاطون وأرسطو، حيث بلغت الفلسفة اليونانية قمة ازدهارها في ظل سيادة الديمقراطية. ويمكن استخدام معنى الديمقراطية بمعنى ضيق لوصف دولة قومية، أو بمعنى واسع لوصف مجتمع حر. (سعيد، ٢٠١٧، ص٦)

ثانياً: الديمقراطية اصطلاحاً:

ما تزال فكرة الديموقراطية من أكثر المسائل التي أثير حولها الجدل والخلاف؛ هذا لأنَّ الديموقراطية شعار يُرفع على نطاق واسع مع اختلاف وجهات النظر، مما أصاب هذه الفكرة بالغموض؛ فلا يمكن الحديث عن تطبيق فعليٍّ للديموقراطية ما لم يتم تكريس مجموعة من المبادئ والمقوِّمات والخصائص التي يَتَميَّز بها المفهوم.(حوحو، ٢٠١٨، ص٢)

والديموقراطية نظام سياسيّ اجتماعي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدأ المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تُنَظِّم الحياة العامة، وهذا التعريف يؤكد أنَّ الشّعب هو صاحب السّيادة ومصدر الشّرعية (الكيالي، د.ت، ص٧٥١)

والديموقراطية ليست مجرد نصوص وأشكال، أي ليست مجالس نيابية واستفتاءات شعبية، كما أنَّها ليست صورة واحدة أو ثابتة، فهي تختلف من مكان إلى آخر، ومن مرحلة إلى أخرى، لكن جوهرها السياسي الآن يتلخص في: حق الفرد والمجتمع معًا في الحرية والمساواة، والحق في التعبير والمشاركة، والحق في اختيار شكل النظام ورموزه، والحق أخيرًا في تعديله أو تغييره. (منيف، ٢٠٠١، ص٢٦)

هذا ومن الصعب علينا حصر تعريفات الديموقراطية نظرًا لـ: تشعب معاني الديموقراطية وكثرة النظريات المتعلقة بها، وتميز أنواعها وتعدد أنظمتها والاختلاف حول غايتها ومحاولة تطبيقها وسوف نعرض لبعض تعريفاتها في الغرب وعند مفكري الدراسة على النحو الآتي.

المطلب الثاني: مفهوم الديمقراطية بين الصورة المثالية والممارسات الفعلية في العالم الغربي:

تُعَرَّف في العالم الغربي بأنها: (حكم الشعب بواسطة الشعب وللشعب) وقد لاقى هذا التعريف الكلاسيكي للديموقراطية انتقادات واسعة؛ ذلك لكونه غير جامع مانع؛ فهو تعريف مثاليٌّ شاطح غير قابل للتطبيق من الناحية العملية؛ فاتخاذ القرارات الفاصلة أمر يحتاج إلى خبرات معينة ولا يمكن إسناده لجموع الشعب، كما أنَّ الحصول على إجماع المواطنين أمر في غاية الصعوبة، والمتأمل في حال الأنظمة الديموقراطية المعاصرة سيلحظ كونها ما زالت ناقصة ولا تدَّعي الكمال، بحيث يقول **جان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau** (١٧١٢- ١٧٧٨) في كتابه "العقد الاجتماعي": "لو كان هناك شعب من الآلهة لحكم نفسه بطريقة ديمقراطية، فهذا النوع من الحكم الذي يبلغ حد الكمال لا يصلح للبشر". وعليه فإن الممارسة الديمقراطية حالياً ليست سوى نفي حكم الفرد المطلق وحكم القلة والوصول إلى تحقيق حكم الأغلبية الساعي للوصول إلى حكم الشعب (حوحو، ٢٠١٨، ص٤)

(١٨٠٩م - ١٨٦٥م)[1] هي "حكم **Abraham Lincoln** والديمقراطية كما عرفها **إبراهام لنكولن** الشعب، من قِبل الشعب، ومن أجل الشعب" (بادوفر،٢٠١٣، ص١٥٢)، وهذا التعريف الأكثر شيوعًا لمفهوم الديموقراطية كنظام للحكم، بيد أن هذا التعريف لا يُعَبِّر بشكل دقيق عن الأنظمة السياسية التي سادت عالمنا، واعتنقت مفاهيم مختلفة للديموقراطية، نتيجة تفسيرات مختلفة لهذا المفهوم السياسي الذي يعتبر محور الفكر السياسي في العالم. (الشاهر، ٢٠١٧، الديموقراطية وتجلياتها "الأشكال التي ظهرت بها والأبعاد التي ذهبت إليها")

وهناك مَن ربط الديموقراطية في تعريفها بمفاهيم أخرى كالانتخابات؛ فَيُعَرِّفها البعض بأنها: النظام السياسي الذي يتولى فيه الشعب السلطة بنفسه أو بواسطة ممثليه الذين يختارهم مباشرة في انتخابات عامة. والديموقراطية في أضيق معانيها تعني قدرة المواطنين على المشاركة بكل حرية في قرارات الدولة السياسية، أي أن يحكم الشعب نفسه بنفسه من خلال حكومة يختارها هو وتعمل وفق إرادته وتحت رقابته، مع ضمان التداول على السلطة بطريقة سلمية. (حوحو، ٢٠١٨، ص٥، ٦)

بينما نجد شبه إجماع لدى المفكرين الغرب على اعتبار الديموقراطية نظام سياسي يُعطي لكل المحكومين القدرة المنتظمة والسلمية على تغيير حكامهم سلميًا بأغلبية كافية اعتمادًا على الأحزاب، مع Joseph التمتع بكافة الحقوق المدنية والضمانات الشرعية لمزاولتها. وقد روج جوزيف شومبيتر

(١) إبراهام لينكولن: هو الرئيس السادس عشر للولايات المتحدة الأمريكية من ١٨٦١– ١٨٦٥ وكان أشد المعارضين لنظام العبودية، وقد نجح في إدارة البلاد بنجاح خلال الفترة الأصعب في تاريخها وهي حقبة الحرب الأهلية الأمريكية.

لمفهوم الديمقراطية الدستورية، والتي تعني المنافسة المستمرة بين (١٨٨٣–١٩٥٠) Schumpeter **Karl** مختلف الزعماء السياسيين مع إمكانية الإطاحة بالحاكم السيء، أو كما طرحها **كارل بوبر** (١٩٠٢ - ١٩٩٤) أنها المنافسة الحرة على السلطة، وتكفل هذه المنافسة إمكانية **Raymond Popper** التغيير المستمر للحكام في ضوء الالتزام بالقواعد الدستورية، بحيث يتم تغيير الحكام عن طريق الانتخابات، ومن المؤكد أن المؤسسات النيابية هي التي تشكل جوهر الأنظمة الديمقراطية الدستورية الحديثة، حتى ولو استكملت بالانتخابات المباشرة لأعضاء السلطة التنفيذية مثلما يحدث في الأنظمة الرئاسية أو بالاستفتاء كما يحدث في أنظمة أخرى. (حوحو، ٢٠١٨، ص٧)

والديموقراطية- وفق دائرة المعارف البريطانية- تُستخدم بعدة معان منها: " أنها شكل من أشكال الحكم يُمارس فيه جموع المواطنين مباشرة حق اتخاذ القرار السياسي تطبيقًا لحكم الأغلبية، وهو ما يطلق عليه الديموقراطية المباشرة، وهناك الديموقراطية النيابية، وهناك شكل آخر من أشكال الديموقراطية يعرف بـ "الديموقراطية القانونية (حوحو، ٢٠١٨، ص٧)

والديموقراطية في نظر دائرة المعارف الأمريكية: " الطرق المختلفة التي يشترك بواسطتها الشعب في الحكم، ومن هذه الطرق الديمقراطية المباشرة، وهناك الديمقراطية الليبرالية وهي السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والتي تعتمد على الحكومة الدستورية، والتمثيل الشعبي، وحق الانتخاب العام، كما أن هناك الديمقراطيات غير الشعبية وهي الديمقراطيات الاقتصادية والاجتماعية والشعبية".(حوحو، ٢٠١٨، ص٨)

وعلى الرُّغم من تعَدُّد معاني الديموقراطية إلا أن التعريف الذي تُرجِّحُه الباحثة هو تعريفها بأنها النظام السياسي الذي يمنح السيادة للشعب والقدرة علي الاعتراض على الحاكم أو الخروج عليه وفق قوانين ومواثيق متفق عليها بين الحاكم والمحكومين، -هذا على مستوى التعريف النظري فحسب-؛ وبناءً عليه هل سيادة الشعب تفرضها الشعوب على الحكومات أم تمنحها الحكومات للشعوب؟ وهذا ما يستدعينا لمناقشة التساؤل التالي:

ثانيًا: هل الحكومات الديموقراطية تؤدي بالضرورة إلى خلق مجتمعات ديموقراطية؟

هناك من يعتقد أنَّ مفهوم الديموقراطية يشير في الأساس فقط إلى إجراء انتخابات نزيهة وإرساء قواعد الحياة النيابية وما إلى ذلك من الخطوات الإجرائية في بعض النظم السياسية، لكن الديموقراطية في جوهرها يمكن اعتبارها نسقًا فلسفيًّا أو قاعدة تُبنى عليها النظرة إلى المجتمع، وتجعل من الفرد وحدة مستقلة قائمة بذاتها، وتُكَرِّس الإحساس الدائم بالرغبة في التغيير التي تحرك الأغلبية وتدفعهم نحو تعديل أوضاعهم الاجتماعية لتتناسب مع التغييرات الحياتية من حولهم وبالتالي فإنَّ الإطار الذهني للديموقراطية يُبنى في الأساس على الثقة المتناهية في العقل الذي يُمكِّن الإنسان من الحياة في إطار المجتمع التعدُّدي بتقبله لنمط حياة الآخرين، فالتعدُّدية وإمكانية الاختلاف العقدي يُعدَّان شرطين مسبقين لقيام مجتمع ديموقراطي (مفتي، ٢٠٠٢، نقض الجذور الفكرية للديموقراطية الغربية)

بهذا تستنتج الباحثة أنَّ الحكومات الديموقراطية تؤدي بالضرورة إلى خلق مجتمعات ديموقراطية؛ لأن الديموقراطية ترتبط ارتباطًا جذريًّا بحقوق الإنسان، ذلك الملف الذي طالما تم استعراضه في صور فضفاضة من قِبل القوى العالمية الكبرى التي عادةً ما تتخذه ذريعة إلى جانب دعوات الديموقراطية والانفتاح الاقتصادي لفرض سطوتها على غيرها من البلدان النامية، فحين تهتم الحكومات بالديموقراطية فإنها تسهم بشكل كبير في صناعتها، وإن هناك خلاف بين المفكرين هل الديموقراطية تأتي من أعلى

لأسفل (من الحكومات للشعوب) أم تأتي من أسفل لأعلى (من الشعوب للحكومات)، وترى الباحثة أنَّ الأفضل أن نجمع بين الأمرين؛ بحيث تساعد الحكومات على صناعة الديموقراطية في الوقت الذي تكون الشعوب على وعي بالمطالبة بالديموقراطية ومبادئها.

إذا كان هذا الكلام ينطبق إلى حدٍ كبير على الديموقراطية في العالم الغربي، فهل معنى هذا أنه ينطبق على الديموقراطية في العالم العربي؟

المطلب الثالث: الديمقراطية في العالم العربي وإشكاليتها

أولاً: الديمقراطية في العالم العربي

ثمة جدل وارتباك عميق في العقل العربي العام، على الأقل، حول معنى الديموقراطية، وهو مأخوذ من فكرة أن الديموقراطية غريبة تمامًا عن عقلية الإسلام، إلا أن الديموقراطية اليوم، أصبحت بأي حال من الأحوال واضحة أو فكرة دقيقة. (Kedourie, ١٩٩٢, Democracy and Arab political Culture, p.١)

إن زيادة الاهتمام بمسألة الديموقراطية في الوطن العربي لها أسباب موضوعية عديدة؛ فهي أولًا جزء من زيادة الاهتمام بها في عديد من بلدان العالم الثالث خلال السنوات العشر الأخيرة؛ ففي أعقاب التحرُّر والاستقلال خلال عقدي الخمسينيات والستينيات، تولت السلطة في معظم هذه البلدان قيادات كارزمية عملاقة، كانت هي التي قادت النضال من أجل الاستقلال (عبد الناصر، بن بيلا، وبومدين، بورقيبة.. وغيرهم). معظم هذه القيادات لم تلتزم بأطُر الديموقراطية الليبرالية التعددية، فقد نظرت إليها نظرة ريبة وشك مخافة أن تُكَرِّس الانقسامات الاجتماعية الداخلية في البلاد؛ كذلك لم يُصِر المحكومون في معظم هذه البلدان على الديموقراطية السياسية– إما لأنهم لم يعتادوا ويتمرسوا عليها أثناء الحقبة الاستعمارية، وإما لتدني مستويات التعليم والثقافة، وإما لأنهم شاركوا قياداتهم الوطنية نظرتهم بأن هناك أولويات وطنية أهم من الديموقراطية- ولكن تعثر بعض هذه القيادات نفسها في تبني تلك الأولويات، وموجة الانقلابات العسكرية التي عمَّت البلاد بعد ذلك، أدت إلى انتشار الاستبداد. (إبراهيم وآخرون، ٢٠٠٢، ص١٣، ١٤)

ومع منتصف السبعينيات بدأت أصوات الدعوة إلى الديموقراطية التي كانت خافتة تتحول تدريجيًا إلى صيحات عالية وبدأ هذا التحول على استحياء شديد في كل من مصر وتونس والأردن والمغرب، كما كان العجز الشديد من قِبل الأنظمة العربية الحاكمة في مواجهة العدوان الإسرائيلي، من أحد الأسباب الموضوعية الأخرى لزيادة الاهتمام بمسألة الديموقراطية في الوطن العربي، وقد تجلى هذا العجز في أشد صوره منذ هزيمة ١٩٦٧ والغزو الإسرائيلي للأراضي اللبنانية عام ١٩٨٢، ولعل الافتقار إلى العدالة في توزيع السلطة والذي أدى بدوره إلى اختلال العدالة في توزيع الثروة كان من أحد أهم أسباب زيادة الاهتمام بمسألة الديموقراطية وقد كانت الموجات المتطرفة بمثابة تهديد خطير لمسيرة التطور العربي، ومن ثمَّ فقد كانت الطبقات الوسطى والعُمَّالية هي صاحبة المصلحة الكبرى في إنقاذ النظام الاجتماعي العربي من التمزقات واستبداد الحكام داخليًّا، والعدو الإسرائيلي خارجيًّا، وعليه فقد تعالت الصيحات المطالبة بإقرار الديموقراطية في البلدان العربية حفاظًا على الوحدة العربية من التفسخ والتشرذم. (إبراهيم، وآخرون، ٢٠٠٢، ص١٥)

وقد اتجهت العديد من النظم السياسية العربية إلى التحول الديمقراطي بسبب التدهور الاقتصادي بالداخل، مما دفع تلك الأنظمة إلى إدخال إصلاحات هيكلية على المؤسسات الاقتصادية والسياسية، كما

شكلت رغبتها في الاستعانة بقروض ومنح صندوق النقد والبنك الدوليين عاملًا رئيسيًا للتحول الديمقراطي، حيث تشترط المؤسسات الدولية أن تتضمن عملية التحول الاقتصادي تحولًا ديمقراطيًا باتجاه مزيد من الحريات: كالانتخابات النزيهة، والمشاركة السياسية، ودعم حقوق الإنسان. وقد نجحت تلك الشروط في دعم عملية التحول الاقتصادي في العديد من البلدان العربية.

وفي إطار هذا السياق أقدمت بعض النظم السياسية العربية خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي على إحداث إصلاحات دستورية وقانونية كما سمحت بإنشاء الأحزاب السياسية، كما شهد النظام الدولي في مرحلة الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين تحولات جذرية ألقت بظلالها على مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية. (بلعور، ٢٠١٠، ص٥)

ثانياً: إشكالية الديمقراطية في الدول العربية

هل قادَت الديموقراطيةُ الشعوبَ العربية نحو التحرر والارتقاء أم نحو التهميش والإقصاء؟

باتت الديموقراطية مطلبًا مُلحًّا في كل الدول العربية ومطلبًا جماعيًّا وهمًّا مشتركًا لدى غالبية الطبقات والتنظيمات، وهي تتمحور حول اعتبار الإنسان قيمة عُليا في ذاته، وحقه فردًا وجماعة في التعبير عن رأيه وفي المشاركة في صنع القرار السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ لتحقيق تقدُّمه ونهضة وطنه، ومما لا شك فيه إن إشكالية الديموقراطية في الدول العربية ترجع في جانب منها إلى الحكام وأهل السلطة، في الوقت الذي تتزايد وتتعاظم فيه الحاجة إلى الديموقراطية على مستوى الأفراد والجماهير (محمد، د.ت، ص٢)

وقد قام "الدكتور يحيى الجمل" في دراسة له بالمقارنة بين الدساتير العربية في الأقطار العربية الملكية والجمهورية على السواء، وخلص إلى مجموعة من القواسم المشتركة أهمها، غياب أو غموض مفهوم الدولة فيما يتعلق بشعور الانتماء لدى المواطن، وأن الحاكم في بلادنا لا يترك الحكم إلا مجبرًا أو بالوفاة، واتساع الهوة وعمقها بين النصوص المكتوبة والواقع الممارس، وعدم احترام الحاكم للدستور، ومن ثم عدم تصديق المحكومين للدستور أو للحاكم على حد سواء، ويفسر د.الجمل هذا الواقع بغياب التعدُّدية السياسية الحقيقية، وإقحام مفهوم (الأبوية – الأسرية) على النظام السياسي الرسمي والتشوه الوظيفي لأجهزة الإعلام التي أصبحت مهمتها في بلادنا هي التسابق إلى تلبية نداء الحاكم وليس توصيل صوت المحكومين إليه، ويرى د. الجمل أن موطن الداء الحقيقي الذي يتجاوز النصوص الدستورية هو أن أنظمة الحكم العربية مقيدة الإرادة السياسية؛ فهي تابعة في سلاحها وغذائها وأمنها للغير، وبالتالي فمهما كانت الصيغ الدستورية، وأشكال الحكم، على الورق، فإن هذه الحقيقة المرة تطغى على أي شيء آخر. (إبراهيم وآخرون، ٢٠٠٢، ص٢٠، ٢١ (الجمل، ١٩٨٧، ص٣٦٠)

الجدير بالذكر أن التحدي الذي يواجه النُظُم السياسية العربية اليوم ليس بناء الديموقراطية كنظام كامل وجاهز ولكن البدء في عملية التحول الديموقراطي بشكل سلمي يتم اختياره بوعي وقناعة تجنُّبًا للصراعات والانفجارات الداخلية؛ لأن عملية التحول الديموقراطي تعني القبول بالتعدُّدية السياسية واحترام الآخر وضمان حقوق وواجبات الأفراد، ولن يَتَأَتَّى ذلك دون انتشار الثقافة الديموقراطية والوعي السياسي لدى الشعوب والعمل على تفعيل الممارسات الديموقراطية وفقا لمبادئ منبثقة عن مؤسسات ذات فاعلية تحول دون احتكار السلطة من قبل قلة أو حكم فردي مطلق، وهذا ما تؤمن به الباحثة ويؤكده الواقع العربي المرير. (بلعور، ٢٠١٠، ص١٧).

بهذا تواجه الديمقراطية في الدول العربية أزمة حقيقية، فقد بقيت في إطار الشعارات بعيدة عن الممارسات السياسية الفعلية على أرض الواقع، إذ أن التجارب الديمقراطية في البلاد العربية والتي جاءت أنظمتها الحاكمة إثر الثورات والانتفاضات كانت رؤيتها للتطور الاجتماعي والسياسي والحضاري تعتمد الجانب السلطوي الفردي في فلسفتها للتحولات الإنسانية في كل مظاهرها.

ونظرًا لكون الديموقراطية تعتمد في بنيتها على الحرية، فإن ذلك يقتضي توعية الشعب بكافة أشكال وصور الحرية قبل المُضي قدمًا في تطبيق الممارسات واعتماد التجارب الديموقراطية الملموسة، وبالتالي فقد كان هذا الترابط الجدلي بين الديموقراطية والحرية بمثابة ناقوس خطر بالنسبة للأنظمة الدكتاتورية الحاكمة. (محمد، د.ت، ص١)

المطلب الرابع: موقف مفكري العرب التنويريين من الديمقراطية:

قبل أن تعرض الباحثة لموقف مفكري التنوير العرب من قضية الديمقراطية فإنه حري بنا أن نتساءل بداية:

أولاً- هل الديمقراطية عقيدة سياسية أم فلسفة إنسانية؟

خلال مراحل التاريخ الإنساني؛ هناك محاولات عديدة لمعالجة الشأن السياسي عبر سلسلة من الأفكار منها محاولة أفلاطون والبحث عن الجمهورية الفاضلة، ومنها محاولة الفارابي وتعليقه لمعالجة الشأن السياسي على الصفات والشروط في رجل الحكم صاحب الأمر، ومنها نظرية العقد الاجتماعي وفصل السلطات وسيادة الشعب... وغيرها من النظريات، فإخضاع السلطة السياسية للقانون لم يكن قرارًا فوقيًّا وإنما كان نتيجة حراك معرفي واجتماعي طويل تمخَّضت عنه الديموقراطية بشكلها الحديث... ومن ثم فإنه يمكن اعتبار الديموقراطية حالة ذهنية يجب أن تُدرك وتُستوعَب مضامينها في العقل البشري كجزء من ثقافته العامة، فلا يمكن للسلوك الديموقراطي أن يكون من دون توفر القيم ذات الطابع الديموقراطي، صحيح أن الديموقراطية مذهب فلسفي يعيد أصل السلطة السياسية إلى إرادة العامة، لكنه يجب أن يكون ذلك مقترنًا بتفعيل مضامين الديموقراطية كقيم ثقافية واجتماعية. (بنافي، ٢٠١٧، الثقافة الديموقراطية)

كما تقوم فكرة الديموقراطية في شطر كبير منها على مذهب "المنفعة العامة" وبخاصة في صياغة الفيلسوف التجريبي الإنجليزي جون ستيورات مل (John Stuart Mill ١٨٠٦- ١٨٧٣)، وفي ضوء هذه الاعتبارات الأخلاقية والميتافيزيقية يمكننا أن نرى بوضوح أن النظام السياسي ليس غاية في ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق الغايات الإنسانية، وبالحديث عن الديموقراطية كمذهب سياسي، فلابد أن يتم تجسيده كطريقة إنسانية صالحة للعيش وليس كنظام مطلق في حد ذاته مفروض من قبل الدولة. مما يمنح الفرد حقوقه الطبيعية الممنوحة له لطبيعته الإنسانية، وذلك بمعزل عن الدولة والمجتمع. (مصطفى، ٢٠١٧، ص١٤، ١٥)

ثانياً: موقف محمد عابد الجابري من الديمقراطية:

ناقش المفكر العربي الدكتور محمد عابد الجابري (١٩٣٥ - ٢٠١٠) مفهوم الديموقراطية وإشكالية انتقال الدول نحوها في عدة مؤلفاته له وإذ قام بتحليل المشكلة وتوصيفها من خلال تشخيصه لحالة المواطن العربي البعيدة عن الديموقراطية وقيَمِها بقوله: "القارئ العربي مؤطَر بتراثه، بمعنى أن التراث يحتويه احتواءً يفقده استقلاله وحريته. لقد تلقى القارئ العربي، تراثه منذ ميلاده ككلمات ومفاهيم، كلغة وتفكير، كحكايات وخرافات وخيال، كطريقة في التعامل مع الأشياء، كأسلوب في التفكير، كمعارف

وحقائق. كل ذلك بدون نقد وبعيدًا عن الروح النقدية؛ فهو عندما يفكر، يفكر بواسطته ومن خلاله، فيستمد منه رؤاه واستشراقه مما يجعل التفكير هنا عبارة عن تذكر". (الجابري، ١٩٨٦، ص٢٢)

وهذا يوضح أن القارئ العربي ومن ثم المواطن العربي مُكَبَّل بأغلال التراث التي لا يستطيع منها خلاصًا، نظرًا لغياب وعيه وعقله وفكره.

وفي كتابه "الديموقراطية وحقوق الإنسان" أكَّد "الجابري" على أن الديموقراطية هي نظام سياسي اجتماعي اقتصادي يقوم على ثلاثة أركان:

أولًا: حقوق الإنسان في الحرية والمساواة وما يتفرع عنهما كالحق في الحريات الديموقراطية والحق في الشغل وتكافؤ الفرص.

ثانيًا: دولة المؤسسات، وهي الدولة التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية بحيث يتم تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية. (الجابري،٢٠٠٦، الديموقراطية وحقوق الإنسان ، ص ٧) .

ثالثًا: أكَّد الجابري على أن هناك مجموعة من الشروط الذاتية التي لابد منها لقيام الديموقراطية، حيث أشار إليها بمفهوم "إرادة الديموقراطية" والتي تتوقف على الوعي بضرورة الديموقراطية.
والملاحظ أن الخطاب السياسي العربي الحديث والمعاصر كان في جملته ضدًا على الديموقراطية إما علانية أو بصورة ضمنية، وحين لم تكن الديموقراطية مستهدفة في حد ذاتها مباشرة، فإن تأجيلها أو صرف النظر عنها أو ترجمتها إلى ما ليست هي إياه كان يكفي لإقصائها من دائرة الاهتمامات المؤسسة للوعي.

وقد لفت الجابري إلى التداخل الواضح بين كل من مفهوم الحرية والديموقراطية، وهذا بالنظر إلى كون الحرية بمثابة التربة الخصبة التي تزرع فيها وتنمو نبتة الديموقراطية، كما أن حرية التعبير والفكر في نظر المفكر القومي ينبغي ألا تتناقض مع المبادئ الكبرى للحياة القومية ومعنى ذلك بوضوح أن حدود الحرية في مجتمعنا العربي ينبغي أن تكون في حدود الدعوة القومية؛ مما يجعل قيام الحكومات الديموقراطية أو التي تزعم السير في طريق الديموقراطية الصحيحة لا يؤدي بالضرورة إلى خلق مجتمعات ديموقراطية (الجابري، الديموقراطية وحقوق الإنسان، ٢٠٠٦، ص٧)

وفي ذلك أشار "الجابري" إلى أن: "الدولة اللاديموقراطية لا تتحمل "وقاحة" الفلسفة والفلاسفة... ولأسباب سياسية أيضًا عادت "الدولة"، أو بعض هوامشها، تتحدث عن ضرورة الفلسفة لمواجهة التطرف...إلخ. أما القوى الديموقراطية التي ترفع شعار "المجتمع المدني" فإن تصورها لمضمون هذا الشعار سيظل ناقصًا ما لم تحضر فيه الفلسفة. أوليس المجتمع المدني هو، أولًا وقبل كل شيء، مجتمع "المدينة"؟ أو ليست الفلسفة بنت المدينة، وأكثر من ذلك روحها وقوامها؟ (الجابري، ٢٠١١، ص٩)

وهذا تأكيد منه على أن قوى المجتمع المدني ذاتها لا تتحلى بأبسط قواعد الديموقراطية ألا وهي قواعد الحوار الحر والفكر المستنير التي ينبغي ألا تعرف الجمود والتحجر والانغلاق ولكن للأسف الشديد وقعت تلك القوى فيما وصفت به القوى الأصولية من تخلف ورجعية.

لقد دافع "الجابري" عند الديموقراطية دفاعًا مستميتًا، إذ أعلنها صراحة إما الديموقراطية أو الديكتاتورية، وقد اعترف أن لكل منهما مساوئه، لكنه أكَّد أن مساوئ الديموقراطية أقل، وأن

الديموقراطية في المجتمعات العربية باتت ضرورة مُلِحَّة وأمن قومي لما تحققه من قضاء على الطائفية ونبذ للتطرف والعنف، ونادى بالنضال من أجل الديموقراطية لأنها أسلم طريق لاحتواء جميع أنواع التَّعَصُّب الديني والعرقي، وأكد أنه نضال من أجل حرية الصحافة وحرية التعبير عن الرأي وتنظيم العمل الحزبي وضمان لنزاهة الانتخابات وغيرها. (الجابري، ١٩٩٠، ص١٦٢)

ثالثاً: موقف برهان غليون من الديمقراطية:

(١٩٤٥-.....) أن الحديث Burhan Ghalioun يرى المفكر الفرنسي السوري برهان غليون عن الديموقراطية يتطلب البحث في مسألة القومية وطرحها بأسلوب نقدي يتماشى مع الخطاب التحرري القومي الناشئ إبان مرحلة نزع الاستعمار، مع الأخذ في الاعتبار أن الحركات القومية التي تعني أولوية العمل الوطني هي حركات غير ديموقراطية، فبعد الديموقراطية عن الحركات القومية قد تكون حتمية تعبر عن الإخفاق في إقامة نظام اقتصادي مستقر (طارق، ٢٠١٦، ص٢٤، ٢٥)

كما أشار غليون في مؤلفه "مجتمع النخبة" إلى أحد العوامل الرئيسية التي حالت دون تمكن الحركات القومية من تحقيق الديموقراطية؛ وهي المبادئ السياسية الثقافية المنغلقة على ذاتها والتي لا تؤمن بالمشاركة والتعددية. ورغم كون الآليات الاقتصادية والسياسية مسؤولة في الأساس عن فشل الحركات القومية في تطبيق نظام الحكم الديموقراطي، إلا أن تطور المثقف العربي الذي انغلق على ذاته دون إيمان بالتعدُّدية يلعب الدور الأكبر في إفراز تلك الإشكالية. مما يجعل الحركات القومية مجرد حاجب وغطاء لممارسة صعود نخبة جديدة تحتكر السلطة؛ فالمشكلة الأساسية في نظر غليون تتمحور حول بنية الفكر القومي ليس العربي فقط، وإنما الفكرة القومية في حد ذاتها التي بنيت على أساس رفض الديموقراطية، فمادام المفكر العربي يفكر في إطار الجماعة، فلن يعرف حرية الرأي والتعدُّدية. وعليه فإنه يمكن القول بأن سبب عدم تطبيق الديموقراطية في العالم العربي يعود إلى رفض التعددية من جهة، واعتبار النظام الليبرالي – التي ارتبطت به بعض الحركات القومية والتيارات والأحزاب السياسية- من العوائق التي تجلب الانقسام للمجتمع. (طارق، ٢٠١٦، ص٢٤، ٢٥)

الشهادة الثانية فهي لبرهان غليون، ضمن دراسة له حول الديموقراطية العربية ومفادها: "أنَّ اليأس بدأ يدب في أوساط الجمهور الذي يتحمل بصعوبة بط ء الإصلاحات والتحولات في مجتمع يعيش أكبر أزماته التاريخية.. فهناك يأس من جدية الانفتاح الذي حصل نحو بعض الفئات السياسية باسم التعددية والديموقراطية. وهناك يأس كذلك من التقدم في الإصلاحات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية، لدرجة أصبح حديث الشعوب العربية في مجموعها، حديث الغلاء والجوع والفقر. (غليون، ١٩٩٤، ص١٦٣)

وقد أحسن برهان غليون في تشخيصه لمشكلة الديموقراطية في عالمنا العربي وتؤيده الباحثة في ذلك؛ لأنه عبر بلسان الحق عن واقع مرير نعيشه.

وقد شخص غليون آلية الخروج من أزمة الديموقراطية من خلال زعمه أن الديموقراطية العربية المنتظرة لم تولد بعد، وأنه لا سبيل للديموقراطية إلا بتحقيق مرحلة تفكيك نظام الاستبداد القائم الذي يشكل خطوة سابقة على بناء الديموقراطية وشرطًا لها، إذ ليس هناك في رأيه رفض ولا عائق أيديولوجي أمام الديموقراطية؛ فالمشكلة هي في بناء قوى التغيير الديموقراطي بعد ما يقارب النصف قرن من الاجتياح الاستبدادي للمجتمعات وتكسير بناها الفكرية والسياسية والمدنية معا، هذا هو التحدي الحقيقي لحركة التغيير الديموقراطي الناضج من الناحية الأيديولوجية. وعندما يتبلور الرأي العام فعلاً وينتظم وراء فكرة

جامعة، وهي هنا فكرة العودة للنظام الديموقراطي والخروج من الديكتاتورية، لن تستطيع أجهزة الأمن أن تفعل شيئًا. وبالتالي فالديموقراطية عقيدة عربية تحت الحصار، ويجب أن يكون الحديث عن أزمة الشمولية العربية وليست الديموقراطية (حوار مع برهان غليون، ٢٠٠٦) (غليون، بيان من أجل الديموقراطية، ٢٠٠٦)

بهذا يكون الحل بالنسبة لغليون بإطلاق الحريات، والقضاء على المشكلات السياسية الشمولية والتي منها الديكتاتورية وأنيابها.

كما تتفق رؤية "غليون" عن الديموقراطية مع ما ذهب إليه الدكتور "حسين علي" حينما أكّد أن قِمَّة غياب الديموقراطية في مجتمعاتنا العربية إنما ترجع لثقافة إنه على المواطن العربي الصالح أن يقول «نعم»، ويلغي من قاموسه لفظ «لا»، إلى أن يلقى حتفه، وهذا هو سر تخلُّفنا بجانب تحالف الدول الاستعمارية الكبرى مع حكامنا المستبدين ودعمهم لهؤلاء الحكام على أن نبقى باستمرار في حالة تخلُّفٍ، وتغافلهم المتعمد عن حالات القهر والاستبداد التي يمارسها حكامنا ضدنا، رغم تشدق تلك الدول الغربية الكبرى بدفاعها عن الديموقراطية. والأخطر من كل ذلك، هو تربص تلك الدول الاستعمارية الكبرى بأية دولة عربية (أو أية دولة نامية) تسعى لبناء مشروع نهضوي، وما أن تستشعر الدول الاستعمارية الكبرى (بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبتحريض من إسرائيل) أن ثمَّة دولة تسعى لتحقيق مشروع نهضوي، حتى تتحفز تلك الدول الاستعمارية (ومعها إسرائيل) لضربه وإفشاله. (علي، ٢٠٢٠، لماذا نحن متخلِّفون)

رابعاً: موقف عز الدين الخطابي من الديمقراطية:

ويتساءل الدكتور عز الدين الخطابي (١٩٥٢-.....) في دراسته المنشورة بعنوان "الفلسفة وسؤال الديموقراطية" عن إمكانية الربط بين المفهوم الدنيوي والعلماني للديموقراطية في شكلها الغربي، والمرجعية الدينية لمفهوم الشورى. وعن كيفية التوفيق بين مبادئ الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء وسيادة القانون والمشاركة في القرار، وهي كلها سمات للديموقراطية. ومفاهيم الطاعة والولاء والبيعة والرعية والنصيحة وهي مفاهيم مرتبطة بمسألة الشورى (الخطابي، د.ت، ص٢)

ويتمثل الفرق بين الديموقراطية والشورى في كون الأولى ترفض الوثوقية والمذهبية بشتى أشكالها، أيدولوجية كانت أم معرفية، ولذلك كانت مجالًا لسيادة روح الحوار، والاعتراف بالآخر ما دام الفرد يمثل قيمة في حد ذاته، وهكذا تصبح قيم الحرية والمواطنة والتعددية بمثابة العوامل المغذية للديموقراطية حيث يتَّسم المجتمع بالانفتاح وتضعف فيه قوى الرقابة الاجتماعية والسياسية. وذلك في إطار ما يُسمَّى بالوعي الديموقراطي وذلك من خلال إفساح المجال أمام بعض المفاهيم الفلسفية التي شدد عليها الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس Jürgen Habermas (بالألمانية:) فيلسوف وعالم اجتماع ألماني معاصر (١٩٢٩-....) مثل العقلانية، العالم المعيش، وأخلاقيات النقاش وغيرها من المفاهيم التي تقود في الأخير إلى خلق مجتمع قائم على الحوار والتواصل الديموقراطي، والذي يعد مبدأ المشورة أو الشورى جزأ لا ينفصل عنه بنائيًا وإجرائيًا (الخطابي، د.ت، ص٢)

ويذهب خطابي إلى أنه لم تُستغل كلمة في تاريخ الفكر السياسي بقدر ما استغلت كلمة الديموقراطية، ففي الفكر السياسي هناك تعبيرات الديموقراطية الليبرالية أو البرجوازية، والديموقراطية الاشتراكية أو

الاجتماعية، والديموقراطية التوتاليتارية، والديموقراطية الصناعية، والديموقراطية الإسلامية والعربية، والديموقراطية الشعبية. (بلان، ٢٠١١، ص١٦٢)

حقاً، للديموقراطية أشكال مختلفة منها: الديموقراطية المباشرة والجمهورية، والليبرالي، والاشتراكية، والشيوعية، والتعددية والقانونية والنخبوية...وغيرها. وإذا كانت الديموقراطية النخبوية هي المنهج السياسي الذي يعتمده الشعب كناخبين للقيام بشكل دوري بالاختيار بين مجموعات قيادية ونخب متنافسة. وبهذا تصبح الأحزاب صاحبة السيطرة على السلطات في الدولة، ويكون الناخبين عبارة عن مجموعة ضعيفة الاطلاع أو تحكمهم العاطفة، ويكون الحكم فيها مركزيًّا بجهازه التنفيذي القوي، ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الديموقراطية ليست طريقة حكم وإنما طريقة لتحديد الحكم واختيار الحاكمين (هيلد، ٢٠٠٦، ص٣٤٣) (ماكيفر، ١٩٦٦، ص٢٤٧) إلا أنها لم تحقق مطالب الديموقراطية الحقة مثل غيرها، وأن أفضل أنواع الديموقراطية هي الديموقراطية التفاعلية التي تتفاعل فيها العلاقة بين الحاكم والمحكومين بما يحقق العدل والمساواة.

عن الحرية والديموقراطية عند خطابي:

يؤكد "خطابي" أن هناك رهان مصيري يواجه الشعوب العربية في أفق الألفية الثالثة، وهو المساهمة في بناء الثقافة الديموقراطية وثقافة حقوق الإنسان والتسامح، وذلك بمناهضة العنف والتعصب وتكريس الحق في الاختلاف كأساس لكل حوار عقلاني مثمر. غير أن عملية البناء هذه، تخضع لشروط من اللازم توفُّرها في مجتمعنا العربي لكي ينخرط في الفعل الديموقراطي حقا وحقيقة، ومن بينها: الاستقلالية النسبية للحقل السياسي وجعله مجالاً تداوليًّا قابلًا للنقد والمحاسبة. وهذا الشرط لا يُتَوَّفر إلا بالانتقال من الشرعية السياسية التقليدية إلى الشرعية العقلانية. وكذلك الفصل بين السلطات الأربع الأساسية: التشريعية والتنفيذية والقضائية والإعلامية. ووجود مجتمع مدني قادر على الدفاع عن نفسه من عسف السلطة وتجاوزاتها. وتوافر ثقافة سياسية ديموقراطية تعترف بتعدد الرؤى وبحق كل الأطراف في الاختلاف وبفضيلة الحوار والتسامح ونبذ العنف والإرهاب والتطرف وحق التداول الحر للمعلومات والمعارف (الخطابي، ٢٠٠٢، ص ٤١: ٥٠) (سبيلا، ١٩٩٧، ص٤٩)

وغني عن البيان، أن مثل هذه القيم والممارسات لا زالت بعيدة المنال في جل الأقطار العربية، نظرًا لتشتت النخب السياسية وفقدان ثقة الشعوب بالسلطة وبالفعاليات السياسية، وسيادة الأمية الثقافية وهيمنة الأفكار الانهزامية والنكوصية وغياب ما سميناه بالثقافة الديموقراطية. فهذه الثقافة تقوم على مبدأين أساسيين وهما: تنمية الطاقة الإبداعية للشخص والإقرار بدوره الفاعل داخل المجتمع من جهة، والاعتراف بالآخر المختلف بوصفه ذاتاً تقاوم كل أنواع الحيف وتسعى لإقرار المساواة في الحقوق والواجبات.

ومن ناحية أخرى يؤكد خطابي على ارتباط الديموقراطية بحرية التعبير والاجتماع واحترام الحقوق الأساسية للمواطن والعودة إلى النقاش السياسي، وهو ما يسمح بتحقيق "المواطنة الديموقراطية التي تنبني في إطارها علاقات تشاورية، يعاد فيها الاعتبار إلى الذات الفاعلة في المجتمع كفضاء عمومي للعلاقات القائمة على الحوار والاختلاف وسيادة ثقافة البوح والاعتراف" (الخطابي، د.ت، ص ٤١: ٥٠)

على هذا الأساس، ذهب "خطابي" إلى أن مستقبل الديموقراطية في وطننا العربي مرهون باتخاذ الثقافة الديموقراطية مساراً، واختيار الحرية قاعدة ومعياراً للسلوك داخل المجتمع، وجعل المواطن متشعباً ومتشبثاً بالأسس الكبرى للتربية الديموقراطية، ونعني بها: التمرس بالفكر العلمي والتعبير عن

الذات والاعتراف بالآخر بما هو انفتاح على ثقافات ومجتمعات مغايرة. إنها مهام صعبة تواجه شعوبنا، ويزيد من صعوبتها التحدي الكبير المطروح عليها في هذه المرحلة التاريخية بالذات، ألا وهو تحدي العولمة (الخطابي، ٢٠٠٢، ص٤١: ٥٠)

علاوة على ذلك يضيف حلاً آخرًا إذ يقول:" إن عالمنا العربي الآن في حاجة إلى فلسفة عقلانية تواصلية وحجاجية، تضع المجتمع العربي على سكة الحداثة كعنوان لمجموعة من القيم الأخلاقية، كالحرية، والديمقراطية، والتسامح والعدالة" (عز الدين الخطابي ،٢٠١٠ ، ص ٢٧٨)

وهذا يعني الحاجة إلى ممارسة ديموقراطية حقة "تفترض أساساً دولة قوية ومجتمعاً مدنياً قادراً على أن يفرز ثقافة ديمقراطية. ولا يتأتى ذلك إلا في مجتمع خرج من طور الأمية وتجاوز سقف الخصاص المادي"(الخطابي، ٢٠٠٢، ص٤١: ٥٠)

ويختم ذلك بتأكيده على أن تحقيق المطلب الديموقراطي يستوجب الانفتاح على الحداثة السياسية التي يتحول فيها أفراد الشعب من رعايا إلى مواطنين متمتعين بكامل حقوقهم المدنية والسياسية، وذلك في إطار نظام دستوري يضمن العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق بين جميع الأطراف وعلى كل المستويات (الخطابي، ٢٠٠٢، ص٤١: ٥٠)

خامساً: موقف حسن حنفي من الديمقراطية:

جاء موقف الدكتور حسن حنفي من الديمقراطية مختلفا عما سبقه ؛ فتارة تجده معها وتارة أخرى ضدها، ما موقفه منها؟ وما مشكلاتها بالنسبة له؟ وهل لها من حلول؟ وما أسباب هذا اللبس؟ وكيف للباحثة أن تزيله؟

يتساءل المفكر المصري الكبير الدكتور حسن حنفي في مقاله "هل الديموقراطية لا تصلح لنا؟" عن مدى قناعة المواطن العربي بأهلية بلاده وجاهزيتها للسير نحو الديموقراطية، حيث أشار إلى أن الخطابات السياسية المرتكزة على فسلفة "الديموقراطية في هذه المرحلة التي نمر بها ضارة بنا" قد أدت تلقائيًا إلى رفض الديموقراطية ورفض التحول إليها وتشريع الاستبداد إلى الأبد، حيث يبرر الاستبداد من خلال الدعوة إلى نبذ الديموقراطية. فالديموقراطية في نظر أصحاب الخطب السياسية الحماسية، حسنة لغيرنا سيئة لنا، فلكل شعب خصوصيته، على حد زعمهم.

ويرى حنفي أن المجتمعات العربية لازالت في طريقها نحو الحرية العاقلة باعتبارها الشرط الأول لإقرار الديموقراطية؛ فالحرية تجعل العقل يميز بين الطيب والخبيث ليختار المسلك المناسب والطريق الصحيح. وعليه، فإن القصد من العبارة "الديموقراطية حسنة في ذاتها ولكنها لا تصلح لنا" تعد بمثابة إرضاء للغرب بالإعلان عن الموافقة على الديموقراطية وعدم رفضها نظريًّا، وبالتالي الإعلان عن الانتماء للغرب مذهبًا وسياسة، ولعلَّ ذلك ما يُكَرِّس الإحساس بالدونية في نفوس الشعوب العربية، فالخير عند الغرب والشر عندنا، نبرر الاستبداد لأنفسنا ونقبله طواعية وكرهًا، والإحساس بالدونية هو المانع الأكبر للتقدم لأنه إدانة للذات بالذات، في حين أن التقدم في حاجة إلى الإحساس بالعلو، ونحن لدينا بالفعل مقومات هذا الإحساس. ويستشهد حنفي بإسهامات الفيلسوف الألماني إفرايم ليسينغ Gotthold Ephraim Lessing (١٧٢٩- ١٧٨١) الذي استطاع تحويل الوحي إلى تقدم من اليهودية إلى المسيحية إلى الإسلام، وهكذا أيضًا كان التقدم الأول بيد الأنبياء بداية من اليهودية وختامًا بالإسلام آخر الرسالات

السماوية، ثم يستمر التقدم بيد الإنسان. فكيف تكون الديموقراطية ليست لنا وهي عماد التقدم ونحن موطن الإسلام!.

بعد أن شخَّص حنفي أزمة الديموقراطية العربية ووصفها، رأى أنه لا سبيل للخروج منها إلا بالارتقاء بالعقل والفكر؛ لأنهما الخطوة الأولى لتحقيق التقدم والحرية الإنسانية التي هي في أصلها حرية العقل، حرية الإيمان والضمير، حرية الرأي والاجتماع لتبادل الرأي، حرية الصحافة كوسيط للاتصال، وبغير هذه الحقوق لن يعود الناس أحرارا للارتقاء، وسيحرم المجتمع من جهدهم ومواهبهم وأفضل إسهاماتهم، وأنت حين تسلب الإنسان حرية عقله وتتولى عنه مهمة القرار فأنت تعفيه أيضا من المسئولية وتسلبه الإحساس بالصالح العام، وتبث فيه روح السلبية والاكتفاء من العمل بأقل القليل، إنك تحمله على أن يتبنى أسلوب العمل "الدفاعي" الذي لا يهدف إلا إلى أن يقيه من عذاب التقصير، والذي يتجنب المبادأة والمغامرة والإبداع. ويُرجع الفيلسوف الأمريكي جون ديوي John Dewey (١٨٥٩- ١٩٥٢) السبب الرئيسي لانهيار الديموقراطيات الناشئة ونجاح الأنظمة الأوتوقراطية إلى أن طول عهد الكتل البشرية بالاستبداد وتمرسها بالقهر قد جعلها متكيفة مع العبودية لا ترى القيود قيودًا ولعلها تستمرئ هذه القيود وتراها أمرًا سويًّا طبيعيًّا. وطالما كانت الحرية في نظر الوجوديين عبئًا لأن توأمها المسؤولية ودوارها القلق، وهو أمر تفهمه الجموع البشرية بالغريزة فتمتلئ بما أسماه سارتر "سوء الطوية" مما يدفعها إلى التواطؤ الأخرس مع القلة المستبدة والتنازل عن الحرية في مقابل تخفيف العبء. وقد نما هذا الاعتقاد منذ فجر التاريخ وحتى بعد أن توطّدت الأنظمة السياسية الديموقراطية اسميًا، فقد استمر البشر يقادون من الخارج ويخضعون لقوى تعسفية، وأثبتت التجربة أنه مادامت هذه المعتقدات باقية فإن الديموقراطية لن تكون راسخة القدم أبدًا. (مصطفى، ٢٠١٧، ص ١٥، ١٦)

كما يقول حسن حنفي: "لم تنجح الليبرالية الغربية في المجتمعات العربية المعاصرة على مدى مائتي عام، لأن هناك جذورًا تاريخية تمنعها وتكمن وراء أزمة الحرية والديموقراطية في وجداننا المعاصر إثر تراكم طويل عبر ألف عام" (حنفي، ١٩٩٠، ص ٦١)

علاقة الغرب بالديمقراطية في البلاد العربية في نظر حنفي:

إذا كنا نتحدث عن العالم العربي باعتباره جزءًا من البقعة الإسلامية على الكرة الأرضية، فلابد وأن نعترف أن كافة محاولات تطبيق الديموقراطية في تلك البلدان قد حادت عن المسلك الإسلامي، وذلك رغم كون الإسلام شريعة ومنهاجًا في حد ذاته، ولكن استمرار عقود الاستعمار في الوطن العربي قد أجبرته على السير في طريق الغرب. فقد تفنن المستعمر في إضفاء طابع الجهل والرجعية على كل ما هو شرقي إسلامي، وتزيين الحياة الغربية المنفتحة في أعين العرب، ولعلَّ الاتجاه نحو الديموقراطية على النحو الذي يرتضيه الغرب كانت أولى خطوات الانسلاخ عن الهوية الإسلامية.

فما نشأ على أرض البلدان العربية كان مجرد نظم ديمقراطية ليبرالية تنساق خلف الغرب تحت مسمات الحرية، والانفتاح، وغيرها. هذا في الوقت الذي كان من الأحرى بنا، البحث في أصول الشريعة الإسلامية لاستنباط منهج ديمقراطي يحترم الحريات والحقوق الإنسانية.

وأكَّد حسن حنفي عدم وجود تناقض ما بين النظام الديموقراطي وبين الفقه السياسي الإسلامي، وذهب إلى أن السلطة السياسية في الإسلام تستمد شرعيتها من العقد الاجتماعي، أي بالبيعة (سلامة، ٢٠٠٩، ص٨٧) (حنفي، عدد ١١٠، ١٩٩٥، ص٥٩)

لقد وضع حنفي مقابل الديموقراطية الشورى ومقابل العقد الاجتماعي البيعة ومقابل المعارضة الأمر بالمعرف والنهي عن المنكر ومقابل السلطة السياسية الإمام الحاكم. وهذا خطأ فادح إذ ثمة فارق شاسع ما بين الشورى والديموقراطية من نواحٍ عدة.

نتيجة لتبعية الديموقراطية العربية للغرب عبَّر "حنفي" عن واقعنا المرير من خلال تأكيده رفض الديموقراطية في بلادنا فيقول: الديموقراطية تنفع الغرب المتعلم المثقف المتمدن. أما نحن فما زلنا نخطو نحو الحضارة المتقدمة. وما زلنا نتعلم ونتثقف. فالديموقراطية في هذه المرحلة التي نمر بها ضارة بنا، وهي حسنة لغيرنا سيئة لنا، ولا يمكننا الدخول في عالم الديموقراطية وتطبيقها إلا إذا حققنا قيم: العقل والعلم والإنسان والحرية والعدالة الاجتماعية في بلادنا بشكل عملي وواقعي (حنفي، ٢٠١٥ .)

لقد أصبح الحديث عن علاقة الغرب بالديموقراطية في البلاد الإسلامية بمثابة جزء من منظومة استعمارية متكاملة قائمة على تكريس تبعية الشرق للغرب تحت مظلة اسمية تحمل شعارات براقة، لعلَّ أبرزها هو شعار الديموقراطية. والتي لا يمكن النظر إليها سوى من منظور مشروط، فهي ديموقراطية مرهونة ومشروطة برضى الغرب، فلا يمكن أن تسمح القوى العظمى أبدًا بديموقراطية عربية إسلامية تتعارض مع المصالح الغربية. (عبد العظيم، ٢٠٠٤، ص٣٥، ٣٧)

رأي حنفي في الديمقراطية الغربية:

يتأرجح موقف حنفي من الديموقراطية الغربية بين الرفض والتأييد؛ فحين يتحدث عن الديموقراطية الغربية يرفضها وينتقدها؛ لأنَّها تقوم على شعارات براقة وخداعة في حين أن الواقع عكس ما تدعو له تمامًا من قيم: الحرية، والعدل، والمساواة، وغيرها، بينما حين يتحدث عن الديموقراطية الغربية مقارنة بالديموقراطية العربية تجده يعظم منها ويصفنا بالتخلف والرجعية مقارنة بها. وهذا ما كان سببًا في غموض موقفه تجاه الديموقراطية.

لذلك قدم "حنفي" انتقادات لاذعة للديموقراطية الغربية الأمريكية وخاصة تجاه العالم العربي وندد بدخول أمريكا للعراق وما فعلته من تدمير وتخريب وقضاء على كل القيم الإنسانية النبيلة بأعمالها المتوحشة من أجل تحقيق مصالحها الدنيئة.

وأخيرًا: رؤية الباحثة حول الديموقراطية العربية؟

هناك من يعتقد أن مفهوم الديمقراطية يشير في الأساس فقط إلى إجراء انتخابات نزيهة وإرساء قواعد الحياة النيابية وما إلى ذلك من الخطوات الإجرائية في بعض النظم السياسية، ولكن الواقع والممارسات الفعلية قد أثبتت بالدليل القاطع على وجود أنظمة التزمت بمنح المواطنين حق التصويت والاقتراع وانتخاب المرشحين الذين يعتلون سدة الحكم، دون أن تقوم فيها ديمقراطية حقيقية، بل إن بعض تلك الأنظمة يمكن وسمها بالاستبدادية القمعية. فالديمقراطية في جوهرها يمكن اعتبارها نسقاً فلسفياً أو قاعدة تبنى عليها النظرة إلى المجتمع، وتجعل من الفرد وحدة مستقلة قائمة بذاتها، وتكرس الإحساس الدائم بالرغبة في التغيير التي تحرك الأغلبية وتدفعهم نحو تعديل أوضاعهم الاجتماعية لتتناسب مع التغييرات الحياتية من حولهم وبالتالي فإن الإطار الذهني للديمقراطية يبنى في الأساس على الثقة المتناهية في العقل الذي يمكن الإنسان من الحياة في إطار المجتمع التعددي بتقبله لنمط حياة الآخرين، فالتعددية وإمكانية الاختلاف العقيدي يعدان شرطين مسبقين لقيام مجتمع ديمقراطي (محمد أحمد عي مفتي، ٢٠٠٢)

بهذا تستنتج الباحثة أن الحكومات الديمقراطية تؤدي بالضرورة إلى خلق مجتمعات ديمقراطية؛ لأن الديمقراطية ترتبط ارتباطاً جذرياً بحقوق الإنسان، ذلك الملف الذي طالما تم استعراضه في صور فضفاضة من قبل القوى العالمية الكبرى التي عادةً ما تتخذه ذريعة إلى جانب دعوات الدمقرطة والانفتاح الاقتصادي لفرض سطوتها على غيرها من البلدان النامية، فحين تهتم الحكومات بالديمقراطية فإنها تسهم بشكل كبير في صناعتها، وإن هناك خلاف بين المفكرين هل الديمقراطية تأتي من أعلى لأسفل (من الحكومات للشعوب) أم تأتي من أسفل لأعلى (من الشعوب للحكومات)، وأرى أن الأفضل أن نجمع بين الأمرين؛ بحيث تساعد الحكومات على صناعة الديمقراطية في الوقت الذي تكون الشعوب على وعي بالمطالبة بالديمقراطية ومبادئها.

هل من ديمقراطية عربية إسلامية خالصة في المستقبل؟

الحديث عن الديموقراطية عادة ما يأخذ منحى مشرق يبعث على التفاؤل ويبشر بمستقبل يحمل الخير لأصحابه، فكلما كان الفرد قادرًا على المشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية وصناعة التغيير في المجتمع، كلما دل ذلك على ارتقاء الفكر، ولكن ينبغي ألا تربط عقولنا لا إراديًّا بين التقدم والارتقاء من جهة والحضارة الغربية من جهة أخرى كفرضية قائمة بذاتها، فالتقدم الفعلي الملموس ينبع من ذات المجتمع نفسه وبأيدي أبنائه. ونظرًا لأنه لا يمكن الجزم بأن التطور الفكري في المجتمعات العربية منبثق تمامًا عن الفكر الغربي- وإن كان قد تأثر به على نحو كبير- فمن الأرجح أن تتبنى المجتمعات العربية حاليًا دعوة مفتوحة لصياغة وإقرار ديموقراطية عربية بنكهة إسلامية، ديموقراطية سياسية اقتصادية تستند في قوامها إلى الشريعة الإسلامية، فلا بأس من أن ننقل عن الغرب أو غيره ولكن نفعل ذلك في ضوء شريعتك ومنهاجنا وعاداتنا وتقاليدنا وظروفنا.

فالديموقراطية ليست حِكرًا على المجتمعات الغربية المتقدمة، كما أنها لا يجب أن تفرض من الخارج أو تصدر، ولا يمكن أيضًا أن تستورد، بل لابد وأن تنمو وتتطور في الداخل مرتبطة بالتطورات والخصوصيات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية للدول والمجتمعات. ولكن الخارج يمكن أن يقوم بدور هام في دعم ومساندة التطور الديموقراطي في دول لديها معطيات وإمكانيات تجعلها أكثر قابلية للانتقال الديموقراطي. فالديموقراطية تنطوي على مجموعة من المبادئ العامة ذات الطابع الكوني، مثل الحرية، والمساواة، وسيادة القانون، والتسامح السياسي والفكري، واحترام الكرامة الإنسانية.

رغم كل ما تقدم إلا أن صيغ وأشكال تطبيق النظم الديموقراطية متعددة وتختلف من دولة إلى أخرى وتتميز بالمرونة مع ما يتوافق مع ظروف كل دولة. هذا في ظل وجود معارضة تتخذ العقلانية منهجًا لها وتؤمن بضرورة تغيير المجتمع راديكاليًّا وصوغ المستقبل. حيث أن وحدة المعارضة على قاعدة الحرية بوصفها وعي الضرورة وموضوعية الإرادة وحرية الاختيار، هي التي تعبر عن وحدة المجال السياسي للمجتمع وتطلق جدله الداخلي، فالمعارضة العقلانية ينبغي أن تكون بمثابة الشقاق الذي يولد الوحدة والصراع الذي ينتج التقدم وذلك من خلال توجيه كافة آليات النضال السياسي في طريق بناء نظام ديموقراطي عربي أصيل. (المديني، ٢٠١٣)

على صعيد آخر إذا تم تطبيق الأفكار التي تكمن وراء مفهوم الديموقراطية التمثيلية بشكل صحيح تصحبه الشفافية، فإن الديموقراطية ستكون حقاً، كما ادعى ونستون تشرشل، الأقل سوءًا من بين جميع الأنظمة.(Grayling, ٢٠١٧, p.٧) إلا أنها مثلها مثل أي نظام لها إيجابيَّاتها وسلبياتها.

وفي مقابل كل ما تقدمت به الباحثة من رغبة في تطبيق النظام الديموقراطي تجد المفكر لسلي ليبسون يذهب إلى استحالة تطبيق النظام الديموقراطي على أرض الواقع بشكل فعلي؛ لأن البشر لا يستطيعون حكم أنفسهم بمبادئ هذا النظام إلا إذا كانوا آلهة، وأن حكماً بهذا الكمال المرغوب لا يمثل البشر (وليبسون، ١٩٧٠، ص٩٦)

لكننا نرى إنه إذا كان البشر لا يمكنهم الوصول لهذا النظام الديموقراطي المثالي لأنهم يصيبون ويخطئون إلا أنه ليس مستحيلاً العمل على السعي إلى إدراك ما يمكن إدراكه منه، فما لا يُدرك كله لا يُترك كله، والتاريخ الإسلامي القديم وبعض النماذج المعاصرة مثل ماليزيا وصلوا إلى درجة عالية من مبادئ العدل والمساواة في الحكم التي هي أحد مبادئ الديموقراطية.

أهم نتائج البحث:

١- على الرغم من اتفاق دعاة التنوير حول المناداة بالديموقراطية ومبادئها إلا أنهم اختلفوا حول مقصودهم بها، نظرًا لتعدُّد صورها وأشكالها على مدار التاريخ الغربي والعربي على السواء، ولاختلاف أنظمة حكم الدول العربية عن بعضها البعض. وبهذا وُجِد تنوع في فكر التنويريين فيما بين العرض لإشكالية الديموقراطية في العالم العربي وتحليلهم للخروج من هذه الأزمة.

٢- جاءت دعوات هؤلاء المفكرين مقتصرة على التنظير على الرغم من أنهم عبروا عن مشكلة أساسية تعيشها شعوبنا وعالمنا العربي المعاصر ألا وهي أزمة الديموقراطية في بلادنا، ولم تخرج دعواتهم لحيز التطبيق الفعلي والعملي نظراً لعوامل سياسية داخلية وخارجية.

٣- من الممكن أن تكون هناك مكانة للديموقراطية في بلادنا في حالة أن يكون هؤلاء المفكرين من صنَّاع القرار ورجالات السياسة والحكم حتى يستطيعوا تطبيق أفكارهم ورؤاهم مثلما فعل مهاتما غاندي وعلي عزت بيجوفيتش وغيرهم من الزعماء من الغرب والشرق.

٤- كانت دعوة الجابري للديموقراطية مرتبطة بقيمة أخلاقية أسمى ألا وهي قيمة الحرية التي رآها المسلك الحقيقي لبلوغ النهضة العربية وتحقيقها فعليًا وخاصة من خلال حرية الصحافة والتعبير عن الرأي في اختيار الحكام والمجالس وغيرها.

٥- الديموقراطية بالنسبة للجابري نظام سياسي اجتماعي اقتصادي فكري لا يمكن قيامها دونهم مجتمعين معًا. وهي ضرورة مُلحَّة وأمن قومي لما تحققه من قضاء على الطائفية ونبذ للتطرف والعنف.

٦- رأى برهان غليون أن تحقيق الديموقراطية مرتبط بالتخلص من الاستعمار الخارجي وتحقيق القومية العربية من ناحية، والقضاء على النظام الاستبدادي وتفكيكه.

٧- رأى عز الدين الخطابي أن الديموقراطية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التوفيق بين مبادئ الفصل بين السلطات، واستقلالية القضاء، وسيادة القانون، والمشاركة في القرار، وكل ذلك من خلال ربطها بالحرية.

٨- ميول الدكتور حسن حنفي نحو ديموقراطية تعدُّدية فريدة من نوعها بحيث تتلاشى عيوب الديموقراطية الغربية وتبتعد عن الديكتاتورية الشرقية القائمة على الظلم والقهر كنظام أساسي، فالديموقراطية عنده تنشأ عن توافق في الرأي وإجماع وطني عام بعد المداولات والمناقشات والمشاورات ضد الانفراد بالرأي وإصدار الأحكام، وهي تؤمن بحق الاختلاف والتعددية في الأحزاب والفرق والجماعات وتحترم كل أصحاب رأي.

٩- تحقيق الديموقراطية في العالم العربي يحتاج إلى تآزر قوة الحكومة مع وعي الشعب بأهميتها وقيمتها وخاصة إذا كانت في نطاق مبادئنا وشرائعنا. فلا يمكن قيام ديموقراطية عربية خالصة إلا بمشاركة الحكومات للشعوب.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- مؤلفات محمد عابد الجابري:

(١) الجابري، محمد (١٩٨٦) ، ***نحن والتراث، قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي***، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.

(٢) .....،(٢٠٠٦) ، ***الديمقراطية وحقوق الإنسان***، كتاب في جريدة، العدد ٩٥ يوليو.

(٣).....، (٢٠١١) ، ***قضايا في الفكر المعاصر***، الطبعة الرابعة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .

(٤).....،(١٩٩٠) ، ***إشكاليات الفكر المعاصر***، الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

ثانياً- مؤلفات برهان غليون:

(٥) غليون، برهان (١٩٩٤)، ***الديموقراطية العربية: جذور الأزمة وآفاق النمو***، ضمن مؤلف جماعي بعنوان: حول الخيار الديموقراطي، دراسات نقدية، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية.

(٦) .....(٢٠٠٦)، ***بيان من أجل الديمقراطية*** الطبعة الخامسة -الدار البيضاء -المغرب، المركز الثقافي العربي.

ثالثاً- موقف عز الدين الخطابي من الديمقراطية:

(٧) الخطابي، عز الدين، ***الفلسفة وسؤال الديمقراطية***، مجلة رؤى تربوية، العدد ٢٤ ،مؤسسة عبد المحسن القطان، فلسطين.

(٨).....(١٤٣١ هـ / ٢٠١٠) ***في الحاجة إلى عقلانية تواصلية وحجاجية***، ضمن: رهانات الفلسفة العربية المعاصرة، تنسيق محمد المصباحي، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ١٦٥، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة الأمنية ، ص ٢٧٨.

https://www.aljabriabed.net/٤١_٥٠٪٢٠table.htm

(٩).....(يناير ٢٠٠٢) ، ***مصير الوطن العربي ومساراته***، العدد ٤٥، مجلة على طريق تجديد الفكر العربي.

رابعاً- مؤلفات حسن حنفي:

(١٠) حنفي، حنفي ، **هل الديمقراطية حسنة في ذاتها ولكن لا تصلح لنا؟** المصري اليوم، بتاريخ: ٢٠١٥/٦/١٧.
https://www.almasryalyoum.com/news/details/٧٥٦٥٥٣

(١١).....(١٩٩٠) ، **حوار المشرق والمغرب**، القاهرة، مكتبة مدبولي .

(١٢).....(١٩٩٥) ، عدد١١٠ ، **مجلة المنطلق**

(١٣).....(٢٢ سبتمبر ٢٠١٥) **هل الديمقراطية لا تصلح لنا؟** موقع جريدة الزمان، ٢٢ سبتمبر ٢٠١٥ تم الاطلاع: في ١١ ابريل ٢٠٢٠. https://www.azzaman.com

خامساً- المراجع العربية:

(١٤) حوحو ، أحمد (٢٠١٨) ***مبادئ ومقومات الديمقراطية***، مجلة المفكر، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر بسكرة .

(١٥) تورين، آلان ،(١٩٩٥): ***ما هي الديموقراطية: حقوق الإنسان والديموقراطية***، ترجمة، حسن قبيسي، لندن، دار الساقي .

(١٦) طارق، درويش ، (٢٠١٦) ***إشكالية الديمقراطية في الفكر العربي المعاصر***، دراسة تحليلية نقدية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

(١٧) هيلد ، ديفيد (٢٠٠٦) ***نماذج الديمقراطية***، ترجمة، فاضل جتكر، الطبعة الأولى . بيروت، معهد الدراسات الاستراتيجية .
(١٨) سلامة ،رامى (٢٠٠٩)، ***أركيولوجيا / جينيالوجيا الديمقراطية في التشكيلة الخطابية العربية: بحث في المنهج***، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين .
(١٩) محمد، سرى: ***الديمقراطية في الدول العربية بين النظرية والواقع***، المعهد التقني كركوك، دراسة منشورة.
(٢٠) إبراهيم ،سعد الدين وآخرون (٢٠٠٢)، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، الطبعة الثالثة – بيروت - بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي تظمها مركز دراسات الوحدة العربية.

(٢١) عبد العظيم ، سعيد (٢٠٠٤)،***الديمقراطية في الميزان***، القاهرة: دار القمة- دار الإيمان .
(٢٢) الشاهر، شاهر (٢٠١٧)،***الديمقراطية وتجلياتها "الأشكال التي ظهرت بها والأبعاد التي ذهبت إليها"*** ، دراسة منشورة على موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية .
(٢٣) بادوفر ،صول ،(٢٠١٣)***روح أمريكا***، ترجمة وتقديم: نذير بوصبع، بيروت، منشورات ضفاف .
(٢٤) مصطفى ،عادل (٢٠١٧)***فقه الديمقراطية***، القاهرة، مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع، ٢٠١٧.
(٢٥) منيف ،عبد الرحمن (٢٠٠١)، ***الديمقراطية أولًا .. الديمقراطية دائمًا***، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
(٢٦) سيبرمان بلان،غيوم (٢٠١١)***الفلسفة السياسية في القرن التاسع عشر والعشرين***، ترجمة، عز الدين الخطابي، بيروت، المنظمة العربية للترجمة .
(٢٧) وليبسون،لسلى (١٩٧٠)،**الحضارة الديمقراطية**، ترجمة، فؤاد موساني، الطبعة الثانية، بيروت لبنان، دار الآفاق الجديدة.
(٢٨) ماكيفر(١٩٦٦) ،***تكوين الدولة***، ترجمة، حسن صعب، بيروت، دار العلم للملايين
(٢٩) مفتي ،محمد احمد (٢٠٠٢) **نقض الجذور الفكرية للديمقراطية الغربية**، مجلة البيان
(٣٠) سبيلا ،محمد (١٩٩٧)***حقوق الإنسان والديموقراطية***، سلسلة شراع، عدد ١٦، طنجة ، شتنبر
(٣١) بلعور ،مصطفى (٢٠٠٩ /٢٠١٠) **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية**- دراسة حالة النظام السياسي الجزائري كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر.
(٣٢) حسين ،نجلاء (٢٠١٧)،**إبراهام لنكولن ودوره في السياسة الأمريكية حتى عام ٥٦٨١**، الجامعة المستنصرية - كلية التربية الأساسية، قسم التاريخ، مجلة الآداب / العدد ٢١١ (أيلول)، العراق.
(٣٣) الجمل، يحيى (١٩٨٧)،**أنظمة الحكم في الوطن العربي في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

سادساً- المقالات العربية:

(٣٤) **تعريف بالكاتب عز الدين الخطابي**، عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود، https://www.mominoun.com/auteur/٦٢٠
(٣٥) توفيق المديني: **البعد الراديكالي للتحول الديمقراطي في بلدان الربيع العربي**، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد ١٤٢، أكتوبر ٢٠١٣، تم الاطلاع: ١٢ أبريل ٢٠٢٠.
.https://www.wahdaislamyia.org/issues/١٤٢/tmadini.htm
(٣٦) حسين علي: **لماذا نحن متخلفون؟** تم الاطلاع بتاريخ: ٢٠٢٠/٦/١٥.

Hussein Ali: ١٧/٤/٢٠٢٠, at ٧:
٣٢.https://www.facebook.com/١٠٠٠٠٠٥٠٩٤٩٤٠٤٤/posts/٣٤٧٠٣٠٦٢٩٢٩٩٦٣٢٠

(٣٧) **حوار مع برهان غليون**، مجلة قنطرة، بتاريخ: ٢٠٠٦/٦/٢٦. https://ar.qantara.de/content/brhn-glywn-ldymqrty-lrby-lmntzr-lm-twld-bd
(٣٨) ريناس بنافي: **الثقافة الديمقراطية**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٣ نوفمبر ٢٠١٧ ، تم الاطلاع في أبريل ٢٠٢٠. https://democraticac.de/?p=٥٠٥٤٩

سابعاً- الموسوعات والمعاجم:

(٣٩) سعيد، صبري ،(٢٠١٧)**الديمقراطية، الموسوعة السياسية للشباب،** الطبعة الأولى القاهرة، نهضة مصر .

(٤٠) الكيالي ، عبد الوهاب ، (د.ت.) ***موسوعة السياسة*** ، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الثاني .

ثامناً- المراجع الأجنبية:

(٤١) A. C. Grayling (٢٠١٧) **Democracy and its crisis,** polylog: A Oneworld Book, UK, British Library,

(٤٢) Elie Kedourie (١٩٩٢) **Democracy and Arab Political Culture,** The Washington Institute for Near East Policy, U.S.A. p.١.

Enlightenment Thought "Selected Models"

Dr.. Thanaa Abdul Rashid Muhammad Ibrahim

Lecturer of political philosophy - College of Arts

South Valley University

thnam١٨٧@gmai.com

Abstract:

The problem of democracy is one of the vital topics in contemporary Arab political thought. Therefore, the study aims to know the most important efforts of Arab Enlightenment thinkers, such as: Muhammad Abed Al-Jabri, Burhan Ghalioun, Ezz Al-Din Al-Khattabi, and Hassan Hanafi towards democracy through: its definition, and its image between theory, practice and application And the relentless pursuit of a true democratic system in our Arab world; It aims to achieve the values: truth, justice, and equality for all citizens without discrimination.

key words:

democracy, Enlightenment thinkers, Freedom, justice, Al-Jabri, Ghalioun, Ezz Al-Din Al-Khattabi, Hassan Hanafi.